

رسالة

فَجَوْلَ زَوْقِي لِنَبِيِّكَ

للأبي السَّعُودِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَصْطَفَى الْعَمَارِيِّ الْأَفَنْدِيِّ الْحَنْفِيِّ

المولود ٨٩٨ هـ - والتَّوْفِيقُ ٩٨٢ هـ

حَقَّقَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا

أَبُو الْأَشْجَبِ صَغِيرُ مُحَمَّدٍ شَاغِفُ الْبَاكْسْتَانِيِّ

دار ابن حزم



رسالہ

فی جہول الزوق فی البیہودۃ

لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الأندلسي الحنفي

المولود ٨٩٨ هـ - والتوفى ٩٨٢ هـ

حَقَّقَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا

أبو الأشتال صغير أحمد شاغف الباكستاني

دار ابن حزم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - صرّ: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

[٢]

فهرس الأعلام

تنبيه: مف = فقرات المقدمة. مع = حواشي المقدمة. ف = فقرات الكتاب. ح = حواشي

الأندي = محمد بن محمد بن مصطفى

ابن شهاب الزهري = محمد بن مسلم بن عبيد الله

أبو أيوب الأنصاري (خالد بن زيد) —

مف ٨

ح ٣ ص ٣٠

أبو بكر الجصاص الرازي —

ح ٢ ص ٦٤

أبو بكر بن مسعود الكاساني الملقب بملك العلماء —

ف ٣٦، ح ٣ ص ٣٠

أبو جعفر الأشتروشنى (وقيل الأستروشنى) —

أبو حنيفة الإمام = نعمان بن ثابت

أبو الرجاء = نجم الدين بن مختار

ح ٣ ص ٣٠

أبو زيد الدبوسى —

أبو السعود = محمد بن محمد بن مصطفى

مف ١٦

أبو طلحة الأنصاري (زيد بن سهل) —

أبو الليث = نصر بن محمد

مف ١٤

أبو نصر = أحمد بن محمد العتابي

أبو هريرة رضى الله عنه —

أبو يوسف الإمام = يعقوب بن إبراهيم

أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية —

أحمد بن عمر أبو بكر الخصاف —

أحمد بن محمد بن حنبل الإمام —

أحمد بن محمد أبو نصر العتابي —

أحمد بن محمد أبو جعفر الطحاوي —

الأشتروشي = أبو جعفر

برهان الدين محمود بن أحمد —

چوي زاده —

حاجي خليفة صاحب كشف الظنون —

الحاكم الشهيد = محمد بن محمد

حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة الصدر

الشهيد —

الحسن بن منصور المعروف بقاضيخان —

الخصاف = أحمد بن عمر أبو بكر

الدكتور علي عبد الواحد —

رضي الدين = محمد بن محمد السرخسي

زفر بن هذيل أبو هذيل الإمام —

مف ٣١، ف ٩، ١٣، ١٤، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦،

١٢٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٤١، ١٥٤، ح ٧ ص ٢٠

السرخسي = محمد بن أحمد

السلطان سليم خان —

الشافعي الإمام = محمد بن إدريس

مف ٣٧

ف ١٦، ح ٦ ص ٢٣

مف ٣٧

ف ٤٧، ٥٠، ٥٣، ح ٣ ص ١٩

ح ٣ ص ٦٥

ح ١ ص ٢٨

مف ٢٠

مف ١٩، ٢٠، ٣٠

ف ٥٣، ١٥٢، ح ٩ ص ٣٦، ح ٦ ص ٦٦

ح ٥ ص ٢٨

مع ٣ ص ٧

مف ٧، مع ١ ص ٦

شمس الأئمة = محمد بن أحمد بن سهل

الشياني = محمد بن الحسن

شيخ الإسلام = محمد بن حسين المعروف بخواهرزاده

الشيخ أبو بكر = محمد بن الفضل

الصدر الشهيد = حسام الدين عمر

الطحاوي = أحمد بن محمد

طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد —

ح ٧ ص ٦٦

علي بن أبي بكر أبو الحسن المرغيناني صاحب «الهداية» — ح ٦ ص ٢٢ وح ٣

ص ٢٨

العمادي = محمد بن محمد بن مصطفى

مف ١٥

عمر بن الخطاب رضي الله عنه —

مح ٢ ص ٦

عمر رضا كحالة —

ف ١٥، ح ٢، ٣ ص ٢٣

عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي —

ح ٧ ص ٦

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الاتقاني —

مف ٣٦

مالك بن أنس الإمام —

مف ٢، ١٤، ١٥، ٤٠

محمد صلى الله عليه وسلم —

ف ١٩ ح ٧ ص ٢٥

محمد بن أحمد بن سهل شمس الأئمة السرخسي —

محمد بن إدريس الإمام الشافعي — مف ٣٢، ٣٣، ف ٥، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٥٦،

٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٩، ١٠١، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ح ١،

٢ ص ١٩ وح ٢ ص ٤١

محمد بن إسماعيل البخاري — مف ٣٨، ف ١٠، ح ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧ ص ٢١

محمد بن الحسن الشياني الإمام — مف ٣، ٣١، ف ٤، ٦، ١٢، ١٧، ١٨،

١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٦، ٤٩، ٥١، ٥٤، ٦١، ٦٤،

٦٧، ٦٨، ٧٦، ٩٦، ٩٩، ١٥٢، ح ٤ ص ١٨، ح ٨ ص ٣٦، وح ١، ٢ ص ١٤
محمد بن حسين شيخ الإسلام المعروف بخواهرزاده -
ف ٢٣، ٤٦، ح ٨

ص ٢٦، ح ١ ص ٣٤
محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري -
محمد بن الفضل الشيخ أبو بكر -
محمد بن محمد البزازي الكردي -
محمد بن محمد الحاكم الشهيد -
محمد بن محمد بن مصطفى العمادي أبو السعود الآفندي - مف ٣، ٥، ١٨،
١٩، ٢٠، ٢٢، ٣٠، ٣١، ف ١٥٥، ح ٢ ص ١٧

محمد بن محمد السرخسي رضى الدين - ف ٢٠، ٣٠، ٣٦، ح ٤ ص ٢٠
محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب أبو بكر الزهري - مف ٣٨، ف ١٠، ١٥،
١٦، ح ١ ص ٢١

المرغيناني = علي بن أبي بكر
مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح -
مكحول الشامي -
مولى سعدى چلي -

النبي صلى الله عليه وسلم = محمد صلى الله عليه وسلم
نجم الدين بن مختار بن محمود أبو الرجاء الزاهدي -
نصر بن محمد أبو الليث السمرقندي -
نعمان بن ثابت الإمام أبو حنيفة الكوفي - ف ٢، ١٣، ١٤، ٧٥، ١١١، ١٢٤،
ح ٣، ٨ ص ١٨

يعقوب بن إبراهيم الإمام أبو يوسف - ف ٣، ٣١، ١٩، ٤٠، ٤٦، ٥٨، ٦١،
٦٦، ٦٩، ١٠١، ١٢٤، ح ٤ ص ١٨، ح ٢ ص ٣٤، ح ٣ ص ٤١

فهرس المسائل

- ٦٠ ف اتفاق في الحكم لا يوجب الاتحاد في العلة —
 مع الشافعي وأبو يوسف ومحمد على عدم صحة وقف الدراهم
 والدنانير —
 ٦١ ف
 ٦٢ ف لا حتراز عن توهم الاشتراك في التعليل —
 ٧٧ ف الأحكام الخلافية والوفاقية أصلت على الرواج والكساد —
 ٧٧ الأحكام الخلافية والوفاقية مدارها على التعارف —
 ٦٣ ف الاختلاف في تعليل عدم صحة وقف الدراهم والدنانير —
 ٢٦ ف أخذ مشايخ كل عصر بموجب عموم التعارف —
 ١٠٥ ف ادعاء استرداد الأصل والربح —
 ١٤٩ ف إذا خالف القاضي في قضائه قول أحد من المجتهدين —
 ١٣٠ ف إذا علق عتق عبده تطليق رجل آخر لزوجته —
 ١٢٠ ف إذا قضى القاضي بالملكية لا يمكن لقاض آخر أن يحكم بالصحة
 أو اللزوم —
 ١٥١ ، ١٥٢ ف إذا كان القاضي من أهل الرأي وقضى برأي غيره ناسياً —
 ١٥١ ف إذا لم يكن القاضي مجتهداً وقضى بالفتوى —

إذن المولى لعبده في نوع من أنواع التجارة، فهل الإذن المذكور مقصود على النوع المسمى؟ -

ف١٣٢

ف١٤٩

أراد القضايا التي لا تخالف الكتاب والسنة والإجماع -

ف٧٢

الاستحسان من أدلة الشرع وقد خرج الأئمة عن عهدة بيانه -

ف٧٣

أصل القول بالجواز على وجود التعارف -

ف٧، ح ١ ص ٢٠

أصول الأئمة الحنفية في وقف المنقول -

ف٨٧

اعتبار الاعتبار في الأحكام الشرعية -

ف٨٧

أقسام الاستحسان -

ف١٥٤

أكثر القضاة لا يدرون فيما نحن فيه -

ف١٠١

أكثر ما ينقل عن أبي يوسف والشافعي جواز الوقف فقط لا لزومه -

ف٣٧

إمكان الانتفاع مع بقاء عين الوقف -

ف١٣٧

امتناع انفكاك الوقفية مع بقاء المحل هو اللزوم -

ف٤٣

الانتفاع بالنقود -

ف١٣٥

أن الحكم هو بصحة الوقفية على رأي زفر -

ف١١٠

أن الوقف عند زفر غير لازم -

ف٤٥

أن الوقف في المنقود لا يتأبد عند الحنفية ولا بد منه -

ف٥٦

أن الوقف في الحيوان لا يتأبد عند الحنفية -

ف١٦

أوقاف رسول الله صلى الله عليه وسلم -

ح ١ ص ١٨

أول من ألف في الأصول هو الإمام الشافعي -

ف٨٦، ٨٥

أهل المعاملات يعرفون ثمن الدينار والدرهم -

ف٨٩، ٨٨

البحث عن التعامل -

ف٨٩

البحث عن التعامل أن يكون على وجه جزئي -

ف٨٨

البحث عن التعامل أن يكون على وجه كلي -

- البحث عن التعامل في صنف معين —
 ٩٠ ف
 براءة ذمة العبد عن المطالبة إلى حين العتق —
 ١٣٣ ف
 براءة المتولي عن ضمان الوظيفة —
 ١١٩ ف
 بقاء أمثال النقود في أثناء الاستعمال في حكم بقاء أعيانها —
 ٣٩ ف
 التأيد شرط في الوقف —
 ٦٨ ، ٦٣ ف
 تسجيل الوقف —
 ١٢ ف
 التعارف وتقديره في الأصل والفرع من وظائف الاجتهاد —
 ٩٢ ف
 التعاطي على الإطلاق لا يختص به ناس دون ناس —
 ٨٥ ف
 التعامل في الفلوس تنفق تارة وتكسد أخرى —
 ٨٢ ف
 التعامل في النقود المخصوصة بالبلاد المعينة رواجاً وكساداً —
 ٨١ ف
 تعليل الحنفية غير تعليل الشافعي —
 ٦٠ ف
 تفويض القضاء إلى غير المجتهد صحيح في مذهب الحنفية —
 ١٥٠ ف
 ثبت بالحكم بصحة الوقف لزوم الصحة للوقفية —
 ٨١ ف
 ثمن الدينار من نقد معين قد يختلف باختلاف البلاد —
 ٨١ ف
 جعل بقاء ما في ذمة المستقرض أو يد المضارب بمنزلة بقاء العين —
 ٣٨ ف
 جعل الدينار الموقوف في التجارة بعد وقفه —
 ١٠ ف
 جعل ملاك الأمر محض التعارف —
 ٣٤ ف
 جواز ترك الحاكم المجتهد مذهبه —
 ١٥٣ ف
 جواز رد القيمة عند أبي يوسف ومحمد في الإعارة —
 ٧٥ ف
 جواز زوال الوقفية —
 ١٣٧ ف
 جواز القضاء بشهادة الفاسق —
 ١١٢ ف
 جواز القضاء على الغائب —
 ١١٢ ف
 جواز القياس عند فقدان الدليل —
 ٥٥ ف

- جواز الوقف استحساناً — ف٢٠
- جواز وقف بعض المنقولات على التعارف دون القياس — ف٦٤
- جواز وقف السلاح والكراع بالنص خلافاً للقياس — ف٦٣
- جواز وقف الكتب لمكان التعارف — ف٢١
- جواز وقف المنقول باعتبار العرف — ف١٩
- جواز وقف المنقول بشرط التعارف — ف١٨
- جواز وقف المنقول في موضع تعارف أهله — ف٦
- جواز وقف المنقول الذي جرى فيه التعامل — ف٢٢
- جواز وقف المنقول وعدمه حسب الأعيان والتعارف — ف٢٦
- الحاكم المجتهد يجوز له ترك مذهبه ورأيه — ف١٥٣
- حبس الزهري أموالاً ودفعها إلى مولى له للتجارة — ف١١٩
- حكمان اجتهدا بسلطان — ف١١٧
- الحكم بالصحة على رأي زفر لا يقدر في كون الصحة وال لزوم على رأي أبي يوسف ومحمد — ف١١١
- الحكم بعق العبد مترتب على اشتراط مطلق الطلاق — ف١٣١
- الحكم بكون وقفية شرعية — ف١٣٦
- الحكم بلزوم الوقف على رأي من يقول سد الباب الرجوع على الواقف — ف١٥٤
- حكم صحة الوقف على رأي زفر غير اللزوم — ف١٢٩
- حكم الحاكم على رأي أحد الفريقين أمرٌ واحد — ف١٢٣
- حكم المعاملات بالدراهم المغشوسة — ف٧٥
- الحكم من هذه الحثية يكون مصادفاً لمحل الاجتهاد — ف١٤٦
- حكم الوقف بالصحة على رأي زفر لا اللزوم — ف١١٨

- الحكم هو امتناع حكم آخر بانفكاك الصحة عن الوقفية — ف١٣٦
- حكم واحد مركب من فصلين — ف١١٧
- الخروج عن الملك بلا قضاء ولا وصية — ف١٣
- الخصائص والصفات في الأحكام الشرعية — ف٩٣
- الخصومة بين البائع ووكيل المشتري — ف١٣٢
- الخصومة بين الزوجين — ف١٣١
- الخصومة بين العبد وبين من يدعى عليه ثمن متاع — ف١٣٣
- الخصومة بين الواقف وبين المتولي في عقار — ف١٢٠
- الخلاص في مادة وقف النقود — ف١٢١
- ذكر المؤلف اختلاف تعامل الناس في الدينار — ف٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢
- رأي أبي يوسف ومحمد في وقف العقار — ف١٢٠
- رأي الحنفية — ف١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣
- رأي زفر في وقف العقار — ف١٣٩ ، ١٢٠
- رأي الشافعي — ف١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣
- رد المثل قائم مقام رد العين حكماً — ف٣٩
- الزهري حقيق بأن يقتدي به — ف١٧
- الزهري ليس من أئمة الحنفية — (بل هو من أئمة المسلمين وساداتهم) ف١٦
- سهل السلوك للحكام في الوقف — ف١٢
- الشرط في الوقف — ف٣
- الشيوع في الأعصار والأمصا — ف٨٠
- صح أن يتمسك بسائر الروايات الواردة في صحة وقف سائر المنقولات — ف٥١
- صحة الرجوع في الوقف — ف١١
- صحة الوقف عند أبي يوسف ومحمد وال لزوم عند زفر — ف١٢٢

صحة الوقف بعد التسليم إلى المتولي لا يفارق لزوم عند

أبي يوسف ومحمد — ف١٠٩

صحة الوقف عند زفر دون طريق لزوم — ف١٢٦

صحة الوقف عند زفر مقيدة بعدم لزوم — ف١٢٨

صحة وقف النقود غير قابل بلزوم الوقف قطعاً — ف١١٣

صحة وقفية العقار بالاتفاق — ف١٢٤

الطريق الواضح في الوقف — ف١٢

الطلاق البائنة عند الحنفية — ف١٢٥

الطلاق الرجعي عند الشافعية — ف١٢٥

عدم إمكان القول بالصحة استحساناً لفقدان النص — ف٥٨

عدم انفكاك الوقفية ما دامت باقية — ف١٣٨

عدم التأييد الذي يشترك فيه الأعيان والنقود — ف٦٩

عدم التأييد المشترك بين جميع المنقولات — ف٦٦

عدم التأييد هو المؤثر في الحقيقة — ف٦٨

عدم الباب الكاشف عن وجود القضاء — ف٦٨

عدم التعارف كاشف عن عدم التأييد — ف٦٨

عدم جواز وقف البقرة على الرباط لعدم التعارف — ف٥٠

عدم جواز وقف الحيوان — ف٥٤

عدم جواز وقف الدراهم والدنانير وقع في عامة الكتب المعتمدة

للحنفية وجواب المؤلف عنها — ف٥٤

عدم جواز وقف الدراهم والدنانير — ف٥٤

عدم جواز وقف النقود ظاهر بعدم تقابلها لسائر المنقولات — ف١٥٠

عدم الجواز في وقف الدراهم معلل بعلّة أخرى — ف٥٦

عدم صحة وقف الحيوان —

ف٥١ عدم صحة وقف الدينار مطلق لكونه منقولاً غير متعارف الوقفية —

ف٥٨ عدم اللزوم داخل تحت الحكم أصالة —

ف١٢٦ عدم اللزوم عند أبي حنيفة وزفر —

ف١٢٤ عدم اللزوم واعتبار اللزوم —

ف١٢٧ العلة عند الشافعي في عدم الصحة عدم إمكان الانتفاع به مع بقاء عينه —

ف٦٩ العلة عند الإمام محمد فيما لا نص فيه التعامل وعدمها بعدم التأييد —

ف٦٧ علة صحة وقف المنقولات عند أبي يوسف —

ف٦٦ العلم بالحلل والحرام وسائر الأحكام —

ف١٤٨ في الإعارة واجب رد العين عند أبي حنيفة —

ف٧٥ القائل بلزوم الوقف على الإطلاق غير قائل بصحة وقفها رأساً —

ف١١٣ قارئ القرآن لا يسمى متكلماً في العرف —

ف٥٢ القاعدة بأن ما تعارف الناس وقفه من المنقول جاز وقفه —

ف٩٧ القاعدة التي تلقاها المشايخ الحنفية بالقبول —

ف٤٩ قد يكون التعارف شائعاً في الأعصار فيما بين الأمة وعلى اعتباره

ف٨٠ انعقد اجماع الأمة —

ف٤٠ قسمة الوقف إذا كان مشاعاً —

ف١٣٢ القضاء بأداء الثمن متفرع على صحة الإذن —

ف١٤٨ القضاء بالاستفتاء من الفقهاء —

ف١٢٦ القضاء بحق لازم —

ف١٣٣ القضاء بصحة البيع يتوقف على صحته مطلقاً —

ف١٤٧ القضاء بما أنزل الله هو القضاء بالحق —

ف١٢ قلل المؤنة في التسجيل والأحكام مذهب الإمام محمد —

- القول بالصحة قول زفر والصحة عنده لا تستلزم اللزوم — ف١٥٤
- قول الشافعي في جواز وقف الدراهم قياساً على العقار — ف٦٣
- قول المؤلف إن أبا يوسف ومحمداً عللاً عدم صحة وقف المنقول بعدم التأيد — ف٦٨
- القياس على عدم جواز الوقف في جميع المنقولات — ف٦٤
- قياس إبدال النقود على قياس إبدال الأرض في الوقف — ف٤٣
- قياس الحنفية غير قياس الشافعي — ف٦٠
- قياس الشافعي غير قياس الحنفية — ف٦٠
- القياس مطلقاً عدم التأيد الذي يشترك فيه النقود والأعيان — ف٥٧
- القياس في الوقف — ف٣
- كتب الفن المؤلف مشحونة بالخلافيات والوفاقيات — ف٧٤
- كلام المؤلف في حاكم يتقف على المآخذ التي قررها — ف١٥٥
- كل ما نقل في هذا الباب عن محمد هو مجرد جواز — ف٩٩
- كون الترجيح من باب الترجيح — ف١٤٥
- كون الحاكم من أهل الاجتهاد من باب الترجيح — ف١٤٤
- كون الطلاق عند الشافعي رجعيّاً وعند الحنفية بائناً — ف١٢٥
- كون الواقف ممن لا يرى لزوم الوقف — ف١٢٤
- كيف طريق التسجيل على رأي زفر — ف١٠٤
- كيف يتصور اعتقادان متناقضان من حاكم واحد — ف١٤١
- كيف يحكم الحاكم إذا وقع الخلاف بين المجتهدين — ف١٣١ ، ١٣٠
- كيف يقضي الحاكم — ف١٠٣
- كيف يكون القضاء بالحق — ف١٤٧
- كيف يكون اللزوم المبني على كون الصحة مجمعاً عليه — ف١١٧

- اللزوم بمجرد القول أم بالتسليم إلى المتولي — ف١٠١
- اللزوم في الوقف — ف١٤٠
- لزوم الوقف بمجرد القول — ف١٠١
- اللزوم عند أبي يوسف والشافعي — ف١٢٤
- لزوم الوقفية لذلك الشيء الموقوف ما دام باقياً — ف١٣٩
- لزوم الوقفية للموقوف حتى يكون ذلك متفقاً عليه — ف١٤٠
- لسنا ندعي نفاذ حكم كل حاكم من جاهل وعالم — ف١٥٥
- للحاكم أن يحكم حسبما يقتضيه المصلحة — ف١٤٢
- لم لم تلتفت الحنفية إلى ما ذهب إليه الزهري — ف١٧
- لو حلف حالف أن لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنث وإن قرأ في غير صلاته حنث — ف٥٢
- لو قلّد جاهل وقضى بفتوى غيره جاز — ف١٤٧
- ليس الحكماء المذكوران في مسألة واحدة — ف١٤٢
- ليس دخلاً في وقف الدينار عدم إمكان الانتفاع به مع بقاء عينه — ف٥٩
- ليس الشرط بكون الحاكم من أهل الاجتهاد وإن ورد في بعض الروايات — ف١٤٤
- ليس المراد من هذا الجواز ههنا ما يقابل اللزوم — ف١٠٠
- ليس هذا حكماً اجتهادياً مخالف للآخر — ف١١٤
- ما تعارف الناس وقفه من المنقول فإنه يجوز وقفه استحساناً — ف٢٠
- ما تعارف وقفه من المنقول يجوز وقفه عند الإمام محمد — ف٦١
- ما الحكم في الاستقراض إذا كانت الدراهم ثلثها صفراً وثلثها فضة — ف٧٦
- ما الحكم في من قال: ثلث مالي وقف، ولم يزد على هذا — ف٤٧
- ما فرق بين منقول ومنقول إلا التعارف — ف٢٦

- المأمور في حق القاضي القضاء بالحق — ف١٤٧
- ما هو أصل الوقف على رأي زفر — ف١٠٧
- ما هو شرط جواز التقليد — ف١٤٨
- ما هو شرط النذب والاستحباب — ف١٤٨
- ما هو معنى اللزوم — ف١٣٧ ، ١٣٤
- ما يجيب به المتولي — ف١٠٦
- ما يُحكم به أصالة لا بد أن يكون وفقاً لازماً — ف١٢٦
- ما يُفعل إذا استولى على الوقف غاصب — ف٤١
- ما يُفعل إذا ضعفت أرض الوقف عن الاستغلال — ف٤١
- ما يوجب القضاء بموجب ذلك القول — ف١٤٥
- متى أقيم قيمة الوقف — ف٤١
- متى تتعطل مصالح الناس — ف١٧٨
- متى لا يفارق اللزوم عند أبي يوسف ومحمد — ف١٠٩
- متى يبطل وقف الأرض قياسياً — ف٤٢
- متى يتضح سبيل التسجيل — ف١٠٢
- متى يجب على الحاكم أن يمضي الوقف ويقرر صحته — ف١٠٨
- متى يجب كون الحاكم ممن لا يفتقر في حكم إلى قول غيره — ف١١٦
- متى يوجب العمل بالتعارف قطعاً — ف٦٩
- متى يجوز للحاكم الحنفي أن يحكم بعموم الإذن — ف١٣٢
- متى يحكم الحاكم بصحة الوقف — ف١٠٦
- متى يحكم الحاكم بلزوم الوقف على رأي أبي يوسف ومحمد — ف١١١
- متى يرتفع به الخلاف عند عدم اللزوم ويكون متفقاً عليه — ف١٢٩
- متى يصح وقف الأرض استحساناً — ف٤٣

متى يصح وقف الحنطة —

متى يصح وقف الدراهم —

متى يصير المحكوم به متفقاً عليه —

متى يقابل المتولي الواقف متمسكاً باللزوم —

متى يقتصر حكم الحاكم على الصحة فحسب —

متى يكون الإجماع الكلي —

متى يكون التصريح من جهة الحاكم فتوى لا حكماً شرعياً —

متى يكون حكم حاكم باللزوم على رأيهم جميعاً —

متى يكون حل الرجعية مجمعاً عليه —

متى يلزم أن يكون الحاكم من أهل الاجتهاد —

متى ينفذ قضاء القاضي إن كان غير مجتهد ومتى لا ينفذ —

المخاصمة إلى الحكام عند الرجوع عن الوقف —

مدار الاستحسان هو التعارف —

المراعاة في النقود الجارية فيما بينهم من المعاملات —

المرتبة الأولى من بحث التعامل قد أسست في فن الأصول —

المرتبة الثانية من بحث التعامل —

المرتبة الثالثة من بحث التعامل سهل جداً —

مرجع نزاع المتخاصمين —

مسألة القضاء على الغائب بشهادة الفاسق مركب من فصلين

اجتهاديين —

مسألة الوقف اجتهادية —

المشايع الحنفية هم الذين تولوا التفريع للمرتبة الثالثة —

المعتبر عندهما مطلق عدم التأييد عند عدم دليل الاستحسان —

- المعتبر هو المعتاد إذا لم يكن النص — ف٧٥
- معنى الافراز مغلوب على عكس ما في قسمة المثليات — ف٤٠
- معنى البيع والمبادلة في قسمة العقار غالب — ف٤٠
- من باع بالفلوس النافقة ثم كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة — ف٧٥
- من قال لامرأته سرحتك على نية الطلاق بكلام واحد — ف١٢٥
- من القائل بالزوم؟ — ف١٥٤
- المنقولات لا يتأبد فلا يصح وقفها — ف٦٣
- موقف ابن شهاب الزهري في وقف الدينار — ف١٠
- موقف الإمام أبي حنيفة في وقف المنقول — ف١٣، ٢
- موقف الإمام أبي يوسف في وقف المنقول — ف٦١، ٣
- موقف الإمام البخاري في وقف الدنانير — ف١١، ١٠
- موقف الإمام زفر في وقف الدنانير — ف١٣، ٩
- موقف الإمام زفر في الوقف يتعسر تسجيله وسلوكه على الحكام — ف١٤
- موقف الإمام الشافعي في وقف الدينار — ف٦٠
- موقف الإمام الشافعي في الوقف — ف٦١
- موقف الإمام الشافعي في وقف المنقول — ف٥
- موقف الإمام محمد في وقف المنقولات — ف٦٧، ٦١، ٢٥، ٢٤
- موقف الإمام محمد مسلك التعارف — ف١٧
- موقف أئمة الحنفية في وقف الدراهم والدنانير والمكيلات والموزونات — ف٧
- موقف الأئمة في وقف المنقول — ف٢
- موقف الصوفية في وقف الدنانير — ف٨
- موقف عامة المشايخ في وقف المنقول — ف٤
- موقف فقهاء الأمصار ومشايخ الاقطار — ف١٧

من يقوم بتلخيص المدار وتعديل المعيار -

النزاع إنما وقع في مجرد الجواز -

نفس التعارف أمر حسن لا توقف له على رأي المجتهد -

نفس صحة الوقفية وعدم صحتها -

النص مقدم على القياس -

النظر في نفس المدار الذي هو التعارف -

النقل عن الإمام محمد فيما تعارف الناس وقفه من المنقول يجوز وقفه - ف ٦٨

النقود تدخل تحت اسم المنقول يجوز وقفه -

النقود تدخل تحت اسم المنقول لغة وعرفاً وشرعاً وتفصيلهما -

وجوب دفع الثمن حالاً -

وصف اللزوم فرع تحقق الصحة -

وضع الأمر في طرف التمام يناوله الخواص والعوام -

وقف آلات الزراعة -

وقف الأرض -

الوقف استحساناً -

الوقف أصالة -

وقف الأمتعة -

الوقف بالتعامل -

وقف بعض أصناف المنقول -

وقف بعض المنقولات -

وقف البقرة على الرباط -

وقف البقرة على الرباط في موضع التعارف يجوز -

وقف البقرة على الرباط يجوز أم لا؟

ف ٩٣

ف ١٠٠

ف ١٧

ف ١٢٧

ح ٥ ص ٤٦

ف ٩٨

ف ٦٨

ف ٦٨

ف ٣٥

ف ١٣٣

ف ١٢٢

ف ٧٣

ف ٢

ف ٢

ف ٢٣

ف ٣

ف ٢٣، ٢٠

ف ٤

ف ٩٠

ف ٥٧

ف ٧

ف ٣٣، ٣١، ٣٠

ف ٣٣، ٢٨، ٢٧

٣ف	الوقف بالنص —
٢ف	وقف البناء مع العرصة —
١٢٤ف	وقفتُ هذه العقار كلام واحد من الخلافيات —
٣٢ ، ٢٩ف	وقف الثور لإنزاء البقرة لا يجوز —
٢٦ ، ٢٣ف	وقف الثياب —
٢٢ف	وقف ثياب الجنابة —
٣٣ف	وقف الثياب والأكسية —
٢ف	وقف الثيران —
٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠ف	وقف الجنابة —
٣٣ف	وقف الحنطة ومصارفها —
٢٦ ، ٢٣ ، ٢٠ف	وقف الحيوان —
٧ ، ٥ف	وقف الدراهم —
٦٠ف	وقف الدراهم والدنانير —
٣٣ف	وقف الدراهم ومصارفها —
٨ ، ٧ف	وقف الدنانير —
١١ف	وقف الدواب —
٥٨ف	وقف الدينار وقف منقول —
٣٦ف	وقف الدينار لا يصح —
٣ف	وقف السلاح —
١١ف	وقف الصامت —
٢ف	وقف العبيد —
١١ف	وقف العروض —
٢ف	وقف العقار —

- الوقف على الإطلاق — ف١٥
- وقف غير السلاح والكراع من المنقول لا يصح عند الإمام أبي يوسف — ف٦١
- الوقف غير مقيد بالتعارف — ف٥
- الوقف غير مقيد بالنص — ف٥
- وقف الفأس — ف٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠
- الوقف فيما يمكن الانتفاع مع بقاء عينه — ف٥
- وقف القدور — ف٢٥ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ح ٨ ص ٢٥
- وقف الكتب مختلف فيه — ف٢١
- وقف الكتب ثابت من النص — ح ١ ص ٢٦
- وقف الكراع — ف٧٣ ، ١١ ، ٣
- وقف ما تعارفه الناس — ف٤
- وقف المراحل — ف٣٢ ، ٢٢ ، ٢٠
- وقف المر (وهو الحبل) — ح ٣ ص ٢٦
- وقف المرة — ف٢٢
- وقف المصحف — ف٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠
- الوقف مع بقاء عينه — ف٥
- الوقف المعهود — ف١١
- وقف المكيلات — ف٧
- وقف المنشار — ف٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠
- وقف المنقول — ف٢
- وقف المنقول باعتبار التعارف — ف٩٠ ، ٨٩
- وقف المنقول عند الشافعي يصح إن كان شيئاً يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه — ف٦٥ ، ٦٢ ، ٦١

ف١٩

وقف المنقول مختلف فيه —

ف٣٦، ٥٨

وقف المنقول لا يصح إلا فيما تعارفوا استحساناً —

ف٧

وقف الموزونات —

ف١٣٩

الوقفية غير لازمة بل للواقف فيها سبيل الرجوع —

ف١٢٥

وقوع الطلاق بالاتفاق بلفظ سرحتك —

ف١٤٣

هل من شرط الحاكم أن يكون من أهل الاجتهاد؟ —

ف١٠

هل يأكل الرجل من ربح الموقوف أم لا؟ —

ف١٣٠

هل يعتق العبد متفرعاً على شرط وقوع الطلاق —

لا احتجاج إلى الرأي الجديد ولا الاجتهاد الجديد بعد انقطاع

ف٧٤

أهل الاجتهاد —

ف١٥٤

لا بد من أن يكون الحاكم عالماً بالخلافات —

ف١١٩

لا تغيير للمحكوم به ولا نقض لحكم الحاكم السابق —

ف٥٨

لا معارض من حيث السمع ولا من حيث التعامل —

ف١٣١

لا يتسنى للحاكم الحنفي أن يحكم بالبينونة —

ف١٥٤

لا يتوقف عليه إلا الراسخون من الموالاة —

ف٩١

لا يتولاها إلا من له قدم راسخ في الرأي والاجتهاد —

ف٥٥

لا يجوز وقف الدراهم ولو عند التعارف —

ف٢٣

لا يجوز وقف ما لم يتعارف الناس —

ف٢٠

لا يجوز وقف ما لا يتعارف وقفه —

ح ٥ ص ٦٣

لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا —

ف٤٧

لا يصح وقف الدراهم والدنانير —

ف١١١

لا يقال هذا حكم مركب من فصلين اجتهداين متخالفين —

ف١١٤، ١١٥

لا يقول بأحدهما من يقول بالآخر —

لا يلزم العمل بالرأيين المتخالفين في حكم واحد -

ف ١١٧ لا يلزم الوقف إلا بإخراجه مخرج الوصية -

ف ١٣ لا يلزم الوقف إلا بالقضاء -

ف ١٣ لا يتحقق الاختلاف في زمان واحد ومكان واحد في ثمن الدينار -

ف ٨٣ يجب أن يكون الحاكم باللزوم غير الحاكم بالصحة -

ف ١٤١ يجوز استقراض الفضة ولو كان صرفاً بنسيئة -

ف ٣٩ يجوز للحاكم أن يختار في مسألة قول مجتهد وفي أخرى قول

من يخالفه من المجتهدين -

ف ١٤٢

من يخالفه من المجتهدين -

ف ٩٣

يدور التعليل والاستدلال على الخصائص والصفات -

ف ٣٩

يكون حبس أمثال النقود بمنزلة حبس أعيانها -



فهرس المحتويات

الموضوع	الصف
مقدمة المحقق	٥
١ - ترجمة المصنف	٦
٢ - تعريف النقد (النقود)	٧
٣ - تعريف الوقف وتاريخه	٨
٤ - نسبة الرسالة إلى المؤلف	٩
٥ - وصف المخطوط ومنهج التحقيق	١٠
٦ - رأيي في الرسالة	١١
٧ - أقوال الأئمة في مسألة وقف النقود	١٢
من الرسالة :	
من فقرة ١ - ١٥٥	١٧ - ٦٨
الفهارس	٦٩
[١] فهرس المراجع	٧١
[٢] فهرس الأعلام	٧٥

٧٩	[٣] فهرس الكتب
٨٣	[٤] فهرس المسائل
١٠١	[٥] فهرس المحتويات

